نزاهة

نزاهة

نشرة دورية تصدر عن مشروع تعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الأهلي*

العدد السابع – أيلول ٢٠٠٧

في هذا العدد

- بعد توقيعها على مدونة السلوك

المنظمات الأهلية تطلق حملة "منظمات ضد الفساد"

- د. فياض لمنظمات العمل الأهلي: نعمل على تطوير النظام المالي وتوحيد الإيرادات والنفقات وتفعيل الرقابة ومتابعة خطوات الإصلاح

- منظمات العمل الاهلي تسائل وزارة الداخلية وتطالبها بتنظيم العمل في دوائر الاختصاص مع العمل الاهلي

الافتتاحية

منظمات أهلية ضد الفساد

لعبت المنظمات الأهلية منذ نشأتها أدوارا عدة في خدمة المجتمع، وتغير دورها تبعا لتغير الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ولم يقتصر دورها على تقديم الخدمات الاغاثية، و المساعدات.

عملت المنظمات التي نشأت في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، على توسيع خدماتها لتشمل التعليم والصحة والحقوق والثقافة المجتمعية والبيئة .... الخ، ولعبت دورا نضاليا ضد الاحتلال، بشرائحها المختلفة .

بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤، وتوليها مسؤولية تقديم الكثير من الخدمات، لعبت المنظمات الأهلية دورا مساندا للسلطة ، ومع مرور الزمن باضطراباته الاقتصادية والسياسية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، يتوجب على هذه المنظمات أن تزداد حرصا على إعطاء الاهتمام لتطوير أداءها من النواحي الإدارية، واستخدام الموارد المتاحة بشكل سليم، واستكمال متطلبات الحوكمة الرشيدة، من أجل أن تصبح قادرة على مساءلة المؤسسات الأخرى في المجتمع، وتؤدي الدور المنوط بها ، من أجل الوصول إلى مجتمع خال من الفساد.

أكثر من مئة مؤسسة أهلية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، تعهدت أن تكثف جهودها في مكافحة الفساد، تحت شعار (منظمات أهلية ضد الفساد)، حيث مارست دورها في المساءلة، بعقد جلسة استماع لوزارة الداخلية، بخصوص قرارها إغلاق عدد من المؤسسات الأهلية، كما شاركت في مساءلة وزارة التربية والتعليم العالي، حول المنح والمساعدات في التعليم الجامعي، وشاركت أيضا وبفاعلية في مساءلة هيئة الشؤون المدنية، حول جمع شمل العائلات وتغيير الهويات، واستصدار تصاريح السفر.

وتنوي "منظمات أهلية ضد الفساد"، عقد العديد من جلسات الاستماع، التي تشتمل عدة مواضيع تهم المجتمع المدني والمواطن، لتسهيل سبل الحصول على المعلومات من مصادرها، تمهيدا لتمكينها مساءلة القطاع العام.

*تنفذ أمان مشروع نزاهة ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة كونراد أديناور، وبدعم من الاتحاد الأوروبي

الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة

" أمـان "

أشارت التقارير واستطلاعات الرأي التي أعدتها "أمان" حول الفساد في القطاع الحكومي أن الفساد موجود في مواقع عليا من القطاع العام (قمة الهرم)، ويمكن تلخيص الأسباب الكامنة وراء انتشار هذه الظاهرة، فيما يلي:

- الافتقار إلى الإرادة السياسية لدى السلطة التنفيذية لمكافحة الفساد.
- غياب حكم القانون وعدم وجود نظام قضائي مستقل فعال ونزيه.
- ضعف دور المجلس التشريعي الفلسطيني (البرلمان) في مساءلة السلطة التنفيذية ومراقبتها.
- ضعف ومحدودية هيئات الرقابة العامة الرسمية والأهلية وعدم فاعلية نظم المساءلة.
- عدم وجود دور نشط لمنظمات المجتمع المدني، في معالجة ظاهرة الفساد ومكافحته.
- عدم وجود إعلام حر ومستقل.

وبالرغم أن المجتمع الفلسطيني يحظى بوجود شبكة كبيرة من المنظمات الأهلية نشطت لسنوات طويلة في مجال تعزيز الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان، فإنه نادرا ما تبنت تلك المنظمات برامج ذات علاقة في مقاومة الفساد، بالرغم أن المجتمع المدني هو الخاسر الرئيس دائما، اعتقادا منها أن هذا هو دور المجلس التشريعي، إلى أن فشل المجلس التشريعي وحده في مواجهة الفساد الحكومي، دفع عددا من البرلمانيين إلى طلب النجدة من مؤسسات المجتمع المدني.

انطلاقا من الالتزام المبدئي بقيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة، وتجسيدا لها باعتبارها مكونات أساسية من متطلبات الديمقراطية وقيام الحكم الصالح في فلسطين، بادرت مجموعة من المؤسسات الفلسطينية العاملة في مجال الحكم الصالح والديمقراطية وحقوق المواطن والتي تتمتع بمصداقية لدى الجمهور الفلسطيني إلى تلبية هذا النداء، وقامت بتوحيد جهودها في برنامج مشترك لمواجهة الفساد من خلال تأسيس ائتلاف فيما بينها هو(الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان).

مشروع "نزاهة"

تعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الاهلي تمكنه من الشراكة في مكافحة الفساد

إن عملية الإصلاح تحتاج إلى جهد مجتمعي واسع، تتشارك فيها مؤسسات السلطة الرسمية مع منظمات المجتمع المدني الأهلية، إلى جانب مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني، وضمن شراكة مخلصة تضمن استخدام وتوظيف الطاقات والمصادر المتنوعة في إطار رؤية وطنية، وخطة عمل متفق عليها تحدد فيها أدوار الأطراف المختلفة.

ونظراً لأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات الأهلية الفلسطينية في هذا الجهد الوطني العام، باعتبارها أحد الفاعلين في الدفاع عن وجود الشعب الفلسطيني وتعزيز صموده وتعزيز القيم التحررية والتقدمية والإنسانية لديه، فإن هذا الدور يتطلب بالدرجة الأولى العمل الجدي من قبل هذه المنظمات على تعزيز مبادئ الشفافية ونظم المساءلة وقيم النزاهة في عملها، بما يضمن خلق وتعزيز ثقافة أكثر تحدياً ومقاومة للفساد في هذه المنظمات، ويحول دون التعايش مع هذه الظاهرة ويقلل من فرص تفشي الفساد في بيئة عملها.

وفي هذا السياق يأتي مشروع نزاهة كمبادرة من الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان" وضمن برنامج عمله في تعزيز وإشاعة قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في المجتمع الفلسطيني، للعمل بالتعاون والتنسيق مع المجتمع الأهلي الفلسطيني على تعزيز هذه القيم والمبادئ في عمل المنظمات الأهلية الفلسطينية بغرض تمكينها وإشراكها في الجهد الوطني العام لمكافحة الفساد في المجتمع الفلسطيني، وتشكيل تحالف واسع من المنظمات الأهلية لمكافحة الفساد.

أهداف المشروع

- خلق بيئة أكثر تحديا للفساد في المنظمات الأهلية، ونشر ثقافة عمل تعتمد على الشفافية والمساءلة والنزاهة.
- تطبيق معايير الشفافية والمساءلة في عمل المنظمات الأهلية الفلسطينية.
- تطوير قدرة وكفاءة المنظمات الأهلية في مجال مكافحة الفساد على كافة المستويات داخل المجتمع الفلسطيني.
- تعزيز دور المنظمات الأهلية في رفع الوعي العام بالفساد، والرقابة على القطاع العام ومحاربة الفساد في المجتمع الفلسطيني.
- تشكيل تحالف واسع من المنظمات الأهلية لمكافحة الفساد.

المنظمـات الأهـليــة والمهـام الصعبــة

بقلم: حسن سليم

في الوقت الذي تلعب فيه المنظمات الأهلية دورا هاما في بناء المجتمع والنظام السياسي الفلسطيني، وتعمل على ترسيخ مبادئ ومفاهيم الشفافية وقيم النزاهة، وتفعيل نظم المساءلة، ورغم المعيقات التي وضعها الاحتلال أمامها، والعقوبات التي فرضها للحد من نشاطها، ورغم قساوة الظروف والبيئة التي كانت تعمل ضمنها، إلا أن منظمات العمل الأهلي الفلسطيني، تمكنت من النمو والتطور، واستطاعت أن تثبت نفسها على كافة الصعد، وتوفر الخدمات المطلوبة للجمهور على قدر عال من المهنية، وفق الإمكانيات المتوفرة لها.

ورغم ذلك الدور الطليعي الذي لعبته، سواء من حيث حجم الخدمات التي قدمتها للجمهور، أو من حيث الدور الإسنادي السياسي للمشروع الوطني، إلا أنها لم تكن تطرح نفسها بديلا للأحزاب والقوى السياسية، أو منافسا للسلطة الوطنية، بل سعت دائما وما زالت إلى توسيع المشاركة المجتمعية والشعبية، ولتعزيز التكامل بما يعوض النقص، أو تطوير ما يقدم من خدمات.

وعلى الصعيد الداخلي، وفي ضوء التطورات والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الفلسطيني، أدركت المنظمات الأهلية مبكراً ضرورة إجراء مراجعة شاملة لبرامجها وعملها، آخذة بعين الاعتبار الأولويات الوطنية التنموية واحتياجات الجمهور، خاصة الفئات المهمشة، إضافة لعملها على ترسيخ الحياة الديمقراطية الداخلية من خلال الانتخابات الديمقراطية الداخلية، والمشاركة الجماعية في اتخاذ القرار، والمكاشفة والمساءلة والمحاسبة وتطوير العلاقات ما بين المنظمات ومرجعيتها وأعضائها، وكذلك ما بين إدارة المنظمات من ناحية ومجلس إدارتها وهيئتها العامة من ناحية ثانية، بالإضافة إلى توسيع قاعدتها.

لم تكن مهمة سهلة أمامها، وهي تنشط على ثلاث محاور، في مواجهة الاحتلال وسياساته، وفي ميدان العمل مع الجمهور، الذي تتعاظم احتياجاته يوميا بفعل الظروف الصعبة المعاشة، وأخيرا على صعيد التنظيم الداخلي، الذي كان وما زال يتطلب متابعة حثيثة، بما يضمن استمرارية العمل الأهلي.

المهمة اليوم باتت أصعب أمام المنظمات الأهلية الفلسطينية، من أي وقت مضى، بحكم ما هو متوقع منها أن تقوم به، والنموذج الصالح لشكل المؤسسة الذي يجب أن تقدمه.

فلم تعد مجرد مؤسسات خدماتية أو اغاثية، بل تعدت ذلك الدور لتقوم بدور المساءلة للقطاع العام، وتقديم المقترحات والتصورات لحل الإشكاليات القائمة، سواء في النصوص القانونية أو في آلية تطبيقها.

هذا الدور للمنظمات الأهلية، الذي بدأت فعلا بممارسته، قد يضعها في بعض الأحيان في مصاف المعارضة، وان كانت لا تطرح نفسها كمعارضة، ولكن طبيعة المهمة والدور الذي تقوم به يفرض تلك الصورة للعلاقة مع القطاع العام. وحتى تنجح المنظمات الأهلية في مهمتها، فان الحاجة ملحة، لجهد مجتمعي معها، يشكل سياجا حاميا، لها ولرسالتها، ودافعا لجهودها، سيما إذا ما تم رفع مستوى الوعي في المجتمع فيما يتعلق بمخاطر الفساد، وما يشكل من عائق أمام التنمية، وتخريب في البنية المجتمعية.

إن المنظمات الأهلية اليوم أحوج من أي وقت مضى لتنظيم بيتها، وتحصينه، وتطوير أدواتها، واليات عملها، بما يضمن لها المحافظة على الدور الطليعي، الذي طالما امتازت به، والحاجة اليوم اكثر الحاحا، سيما وهي ترفع شعار، وتحمل مسؤولية مكافحة الفساد، من خلال ائتلاف " منظمات ضد الفساد ".

خلال احتفال نظمته " امان "

٩٦ منظمة اهلية توقع على مدونة السلوك الخاصة بالشفافية والمساءلة في العمل الأهلي الفلسطيني

بحضور أكثر من مئة شخصية يمثلون منظمات العمل الأهلي في فلسطين، وقع ٩٦ من ممثلي المؤسسات الأهلية في كل من الضفة وغزة، على مدونة السلوك الخاصة بالشفافية والمساءلة في العمل الاهلي، ، حيث أقام ائتلاف أمان ضمن فعاليات مشروع نزاهة، احتفالا للتوقيع على المدونة، في قاعة الهلال الأحمر. وبعد ترحيبها بالحضور، بينت السيدة جميلة عبد أهمية مدونة السلوك الخاصة بالشفافية والمساءلة في العمل الأهلي، باعتبارها ذات بعد أخلاقي طوعي من قبل المؤسسات، وضرورة الالتزام بها من أجل الوصول إلى مجتمع خال من الفساد، ، وتسوده مبادئ الحكم الرشيد،

واشارت د. حنان عشراوي في كلمة الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة، إلى تاريخ نشأة الائتلاف، حيث تأسس بمبادرة فلسطينية، للوصول إلى نظام ديمقراطي يحترم التعددية والمساواة، ويحمل نظرة شاملة نحو تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية.

وأضافت: "أنه طالما كان المجتمع المدني يعمل بشكل حر، فإنه يشكل الضمانة لمجتمعنا، وأن المجتمع الأهلي هو الأقدر على التعبير عن طموحات الشعب الفلسطيني ، في ظل الظروف الصعبة" .

د. كمال الشرافي، عضو مجلس أمان في غزة، ثمن دور مؤسسات العمل الأهلي، وشكرهم على حضورهم للتوقيع على المدونة، في ظروف صعبة وغير طبيعية، وأشار إلى أن المجتمع المدني يرفض رفضا قاطعا تقسيم شطري الوطن، مطالبا الهيئات الدولية والعربية إلى تخليص شعبنا من محنته، وضرورة التواصل مع قطاع غزة، للمساعدة في ممارسة الحياة والعمل بحرية.

توماس بيرينجر، من مؤسسة كونراد اديناور،المؤسسة التي تشاركنا في تنفيذ مشروع نزاهة تحدث عن التجربة الدولية لمكافحة الفساد، ودور المجتمع المدني في ذلك، وأشار إلى أن

مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية، كانت ومازالت تعمل بفاعلية، مبينا دورها الفاعل في التأثير في السياسات، معربا عن الاستعداد للتواصل معها في سبيل النهوض بالمجتمع، ودعم المبادرات الجيدة، وعدم التدخل فيها، مشيدا بالجهد الذي قامت به أمان وطاقم العاملين في مشروع نزاهة، والدور الذي لعبته المؤسسات الأهلية من خلال تعاونها في إنجاح المشروع.

وفي مداخلة لمديرة مشروع نزاهة، فقد أشارت إلى هيئات وشبكات ومؤسسات في فلسطين، كان لها دور أساسي وفاعل في بناء المؤسسات،وبناء النموذج القدوة، ، من أجل الوصول إلى دولة مستقلة، مبنية على أسس ديمقراطية وحوكمة رشيدة.

وفي كلمة شبكة المنظمات الأهلية، أشار عصام العاروري، إلى ضرورة تحييد العمل السياسي، خاصة وان منظمات الأهلي جزء من الحركة الوطنية، ويجب أن لا تكون هذه المؤسسات جزءا من الصراع الفئوي والتنظيمي، مطالبا بتضافر الجهود والتماسك من أجل الإبقاء على الدور التنموي لمؤسسات العمل الأهلي، ورفض بشكل قاطع حالة الفصل بين الضفة والقطاع.

كما تحدث نصفت الخفش، عن الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية، حيث أكد على أهمية مدونة السلوك والتعاون بين المؤسسة الرسمية والمنظمات الأهلية، للمساهمة في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، وأن المدونة قد تمت صياغتها لصالح تعزيز دور المجتمع الأهلي، لحماية الديمقراطية والشرعية الفلسطينية وسيادة القانون.

وفي كلمته عن اتحاد الجمعيات الخيرية، أكد محمد الشلالدة، أن مؤسسات المجتمع المدني مدعوة إلى بذل جهد أكثر من غيرها، من أجل ترسيخ قيم الحكم الصالح والشفافية، وضرورة حماية سمعة هذه الموسسات وتعزيز دورها وتوجيها نحو العمل، ودعا الى ترتيب البيت الداخلي لتلك المنظمات، حتى تكون قادرة على مناهضة الفساد وتصميم السياسات الأفضل للمجتمع الذي تسوده المواطنة السليمة.

وقال المنسق العام لائتلاف أمان د. عزمي الشعيبي، في ختام اللقاء: "في هذه المناسبة أسقطنا مشروع الفصل بين شطري الوطن، وأي محاولة في هذا الاتجاه ستسقط ، حيث أن منظمات العمل الأهلي تسير في طريق واضح المعالم نحو وطن واحد، تسوده العدالة والشفافية في العمل، وأننا بصدد الإعلان عن الحملة الوطنية لمكافحة الفساد، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي". بالإضافة إلى أهمية هذه المدونة في حماية المؤسسات الأهلية، وتطوير أدائها في التنمية الإنسانية المستدامة، كما أشادت بالجهود التي بذلتها المؤسسات الأهلية في ورش العمل والتدريبات.

خلال ورشة عمل
منظمات العمل الأهلي تناقش

معـايير وآليـات منـح شهـادة الحكـم الصـالح

ضمن فعاليات مشروع "نزاهة" ناقشت منظمات العمل الأهلي بالتعاون مع الخبير الدولي د. جيبتا، بحضور ممثلين عن مؤسسة كونراد اديناور على مدار أسبوع كامل، في مقر الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، معايير وآليات منح "شهادة الحكم الصالح" للمنظمات الأهلية التي تنسجم مع مبادئ الشفافية ونظم المساءلة.

وأشار د.عزمي الشعيبي، المنسق العام للائتلاف، إلى ضرورة وضع المعايير والشروط التي تمنح بموجبها شهادة الحكم الصالح لمنظمات العمل الأهلي، انطلاقا من القناعة بأنها الأقدر على العمل بفاعلية في مكافحة الفساد، لتكون النموذج الأمثل، لترتيب البيت الداخلي، والانطلاق للتأثير في السياسات، ومساءلة قطاعات المجتمع الفلسطيني كافة.مقدما نبذة عن التجربة الدولية في هذا المجال.

وتطرق د. الشعيبي إلى أهمية منح شهادة الحكم الصالح لمنظمات العمل الأهلي، التي تلتزم بمعايير استحقاق هذه الشهادة، وآليات العمل للحصول عليها والمحافظة على استمراريتها، وهذا يزيد من فاعليتها في المجتمع، ويؤهلها للتأثير في السياسة العامة وتوجيهها باتجاه الحكم الصالح الذي يخلو من الفساد، كما أن منح الشهادة يجب أن ينسجم مع المصلحة الوطنية.

أما د.جيبتا فقد طرح مقترحات تتعلق بالمعايير الخاصة بمنح الشهادة التي تشتمل على كيفية استخدام الأموال والفوائد التي تعود على المؤسسات، عندما تتصرف بطرق صحيحة، ما يزيد من ثقة الممول والمجتمع بها.

كما عرض مواصفات المؤسسة الناجحة التي تتصف بالاستمرارية والفاعلية والشفافية والرقابة، وأن الحصول على الشهادة يتطلب مقابلات شخصية مع الفئات المستهدفة، وتقارير رقابية وخطط التطوير المؤسسي، وتفاصيل عن الموارد البشرية والمالية وتطبيق سياسة الانفتاح على الجمهور، ونوه إلى ضرورة تشكيل فريق فني تكون مهمته العمل على تقييم ملفات المؤسسات التي تقدمت بطلب الحصول على الشهادة بقرار الأغلبية بناء على توصيات اللجنة الفنية وفريق محلفين لمنح الشهادة للمؤسسات.

وتطرق المشاركون في ورشات العمل إلى أهمية الشهادة في توجيه العمل نحو الحوكمة السليمة، وحمايتها، واكدوا ضرورة وجود فريقين لمنح الشهادة، فريق فني وفريق محلفين، ومهمة الاخير منح الشهادة.

كما أشار الحضور، إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المؤسسات التي تعتمد في عملها على التطوع، كما لابد من العمل على تأهيل المؤسسات الراغبة في الحصول على الشهادة، وتوجيهها نحو الحوكمة الرشيدة.

واوصى المشاركون بضرورة تقديم المؤسسة الأهلية طلب الحصول على الشهادة ودفع رسوم رمزية للطلب، وضرورة تشكيل فريقين لمنح الشهادة، فريق فني وفريق محلفين، كما شددوا على مواصفات المؤسسة الأهلية الناجحة، وضرورة تدريب المحلفين وخضوع العملية للتجريب، واقترحت المؤسسات التي سيتم تجريب الفكرة عليها، وهي مؤسسات الائتلاف ومركز مساواة ومؤسسة رواق.

منظمات العمل الأهلي

تطلق حملة "منظمات ضد الفساد"
وتتعهد بتصحيح أي انحرافات في العمل

أطلقت منظمات العمل الاهلي حملة وطنية لمكافحة الفساد تحت شعار "منظمات أهلية ضد الفساد"، خلال لقاء ضم نحو ٩٢ منظمة اهلية، في احتفال نظمه الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، في رام الله وغزة في احتفالين منفصلين " وبحضور العشرات من ممثلي العمل الاهلي.

واوضحت جميلة عبد، مديرة مشروع نزاهة، أهداف الحملة من قبل المنظمات الاهلية، كونها الاقدر على التاثير في السياسات العامة، اضافة لاهمية دورها في تعزيز قيم النزاهة في المجتمع، وتشكيل النموذج والقدوة.

وقال د. عزمي الشعيبي، المنسق العام لائتلاف امان، في كلمته امام الحضور، أن إطلاق الحملة يأتي في وقت صعب من حيث مساءلة الحكومة، وفي ظل حالة الانقسام الموجودة، مؤكدا على ضرورة البدء بجهد جدي مكثف من قبل منظمات العمل الاهلي، لوقف ظاهرة الفساد من خلال خطة وطنية تتضمن اليات من خلال اطر رسمية واهلية.

وبين ان هناك موافقة من قبل الحكومة للبدء في شراكة مع المجتمع المحلي بجهد مؤسسي منظم لمكافحة الفساد، مبينا ان الجسم المشكل سيكون جزءا رئيسيا واساسيا في أي جسم وطني يشكل لاحقا لمكافحة الفساد.

وشدد الشعيبي على ضرورة تحصين البيت الداخلي للمنظمات الاهلية، وتخليصه من أي شوائب، والعمل على تصحيح اي انحرافات في العمل، تعيق التواصل وتقديم الخدمة الافضل للجمهور.

وعن علاقة الجسم المشكل مع ائتلاف "امان"، قال الشعيبي انه ليس هناك اي علاقة تنظيمية، والعلاقة فقط مرهونة بقدرة "امان" على مساعدة هذا الجسم، مشددا على ان هذا الجسم غير مسيّس ولم يشكل من اجل خدمة اي اجندة حزبية، كما انه لا يصنف نفسه كجسم معارضة .

واشار توماس بيرنغر، ممثل مؤسسة كونراد أديناور، الداعم لمشروع نزاهة، الى ان مؤسسة كونراد لا تتدخل في البرامج والسياسات التي تدعمها، وان ما يهمها هو فقط ان يخدم الدعم سياسات الحكم الصالح والسياسات السليمة.

واضاف بيرنغر، أن إطلاق حملة "منظمات ضد الفساد" اليوم يعد نجاحا، بعد التوقيع على مدونة السلوك، ويؤكد على ان الامور تسير في الطريق الصحيح، كون المبادرة جاءت من منظمات فلسطينية، تطمح للوصول الى مجتمع خال من الفساد.

وعبر وسام رفيدي، ممثلا عن المنظمات الاهلية، عن رغبة المنظمات الاهلية في المشاركة في حملة "منظمات اهلية ضد الفساد"، واستعدادها لتوظيف الطاقات والمصادر لانجاح الحملة، وتعهد هذه المؤسسات والمسؤولين والعاملين فيها، بوضع مكافحة الفساد على اجندة نشاطاتها، والمشاركة الفاعلة في نشاطات الحملة.

وتم في غزة اطلاق الحملة نفسها بالتوازي مع رام الله، من خلال اجتماع أداره سمير زقوت من مركز الميزان، عضو ائتلاف أمان، وبمشاركة مجموعة من ممثلي المؤسسات الأهلية بمقر شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.

القدس العربي

اخبار

اطلاق حملة منظمات أهلية ضد الفساد

وقد أبدت المؤسسات المشاركة في الحملة، استعدادها لتوظيف جميع الطاقات والمصادر لانجاح تلك الحملة، من خلال الترويج لحملة إعلامية ضد الفساد وأشكاله وتأثيراته السلبية على التنمية بكل الوسائل المتاحة، وكشف كل الإشكاليات التي تعوق عملية التنمية عن طريق طرح ومراجعة تقارير خاصة لها علاقة بالفساد، والترويج لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والمشاركة في إحياء اليوم الوطني الفلسطيني لمكافحة الفساد.

واتفق المشاركون في الضفة وغزة على اختيار لجنة تنسيقية تسير اعمال الحملة، لتقوم بالعمل على تطوير البناء المؤسسي والنظم الإدارية والمالية وفق أسس تعزز النزاهة والشفافية والمساءلة داخل هذا القطاع، والعمل على توعية الجمهور بأسباب الفساد وتأثيراته السلبية على حياة الناس وآليات الوقاية منه.

منظمات العمل الأهلي تطلق منظمات أهلية ضد الفس

منظمات العمل الأهلي تطلق حملة ضد الفساد وتطالب الداخلية بتنظيم دوائر الاختصاص بالعمل الأهلي

في لقاء نظمته أمان

د. فياض لمنظمات العمل الأهلي: نعمل على تطوير النظام المالي وتوحيد الإيرادات والنفقات وتفعيل الرقابة ومتابعة خطوات الإصلاح

نظم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، ورشة عمل بحضور د.سلام فياض، رئيس الوزراء، وعدد من ممثلي المؤسسات الأهلية، ومسؤولين في وزارة المالية ووزارة التخطيط، وديوان الرقابة وديوان الرئاسة، لمناقشة التقرير الخاص بالإيرادات والنفقات في السلطة الوطنية الفلسطينية للعام ٢٠٠٦، والنصف الأول من عام ٢٠٠٧، منطلقين من أهمية توطيد العلاقة بين القطاعات المختلفة في المجتمع الفلسطيني، وتطبيق مبادئ الشفافية ونظم المساءلة، بين القطاع الأهلي والقطاع الحكومي، وصولا إلى مجتمع يسوده الحكم الصالح.

وفي بداية اللقاء، رحبت مديرة مشروع نزاهة، جميلة عبد، بالحضور وأوضحت لهم هدف اللقاء المتمثل في تعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الأهلي.

من جانبه أشار د.عزمي الشعيبي، المنسق العام لائتلاف أمان، الى ضرورة مساءلة منظمات العمل الأهلي للقطاع الحكومي المتمثل بالسلطة الوطنية، كما أشار الشعيبي الى حصول تراجع في مبادئ الشفافية من قبل السلطة، وتساءل حول الأموال المحتجزة لدى إسرائيل، كما نوه الى أهمية تطبيق وتدريب المنظمات الأهلية على آليات المساءلة وممارسة الضغط والتأثير من أجل مكافحة الفساد، ودعا فياض الى عرض الموازنة على المجتمع المدني الذي نعمل معه، لتعزيز دوره في الرقابة على القطاع العام.

وعرض د.أحمد أبو دية، تقرير الإيرادات والنفقات للسلطة الوطنية الفلسطينية لعام ٢٠٠٦، والنصف الأول من عام ٢٠٠٧، حيث أكد على أهمية التزام السلطة بقانون الموازنة العامة، ونوه إلى تأثير التعيينات الجديدة واحتجاز إسرائيل لأموال السلطة من عائدات الضرائب على الإيرادات والنفقات.

وبخصوص المساعدات الخارجية للسلطة أشار أبو دية إلى أن معظمها جاء دون تنسيق مع الحكومة، وإنما عبر تدفقات غير منتظمة من حيث المحتوى أو الإدارة، ما حال دون القدرة على توجيهها واستثمارها وفق خطة أو رؤية موحدة، وتطرق أبو دية إلى وجود بعض الانحرافات عن القانون في الأداء المالي للسلطة، وعدم وضوح آليات الصرف والإنفاق، هذا بالإضافة إلى تقصير ديوان الرقابة في تقديم التقارير، وتراجع دور المجلس التشريعي في مجال الرقابة المالية، وعمليات الإصلاح المالي لدى السلطة، وعدم تقديم التقارير المالية الربعية، وشدد أبو دية على ضرورة تفعيل مبادئ الشفافية وحق الاطلاع على المعلومات للجمهور والمجتمع المدني، في كل ما يتعلق بإدارة المال العام من قبل الجهات التنفيذية والرقابية، وفتح المجال لنقاشها بالتعاون بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

وتطرق د. رفيق الحسيني، رئيس ديوان الرئاسة، إلى ضرورة توحيد حساب الإيرادات والنفقات للمال العام، لان تعريض الشفافية لدى السلطة إلى الاهتزاز، من شأنه ان يولد فرصا لممارسة الفساد.

هذا وقد وعد د.فياض، أنه رغم الإخفاقات والصعوبات لدى السلطة في إصدار تقارير مالية، بان تقوم وزارة المالية بإصدار تقارير خاصة بالإيرادات والنفقات بشكل شهري، اعتبارا من الأسبوع الأول من شهر أيلول، ودعا الباحثين الى متابعة التقارير والوقوف على دقتها، لأن معظم الأرقام غير دقيقة.

وطالب الحضور رئيس الوزراء، بتفعيل النظام الرقابي وتطوير عمل ديوان الرقابة، على إيرادات ونفقات السلطة، وإصدار تقارير واضحة ودقيقة للجمهور ودقيقة، وعرض الموازنة على المواطنين، من خلال الصفحة الالكترونية لوزارة المالية، كما أوصى المجتمعون بضرورة تقديم معلومات للجمهور حول الأموال التي كانت، وما زال قسم منها محتجز لدى إسرائيل، وحل إشكاليات الغموض في المعلومات عن هذه الأموال.

الإشكاليات المتعلقة بالأداء المالي للسلطة الوطنية

١. أدت المقاطعة المالية والحصار الاقتصادي، وتقديم المنح والمساعدات عبر آليات جديدة ومتعددة، من دون تنسيق مع وزارة المالية، إلى المس بالنظام المالي للسلطة الوطنية، وأدى إلى تعطيل حساب الخزينة الموحد، الأمر الذي عطل أيضا القدرة على التأكد من صحة وشمولية العمليات المالية التي تمت، ومس بقدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها، كما حال دون إخضاع هذه المساعدات لأي نوع من الرقابة.

٢. تراجع دور المجلس التشريعي في مجال الرقابة المالية بشكل ملحوظ نتيجة لعدم ممارسته لدوره في إقرار مشروع قانون موازنة عام ٢٠٠٦، ومشروع قانون موازنة ٢٠٠٧، وعدم تقديم الحكومة للتقارير المالية الربعية عن أداء الإيرادات والنفقات.

٣. عدم الوضوح السائد فيما يتعلق بالأموال الفلسطينية المحتجزة لدى إسرائيل (أموال المقاصة)، فليس هناك آلية لتحديد المبالغ بدقة، وتتحكم إسرائيل بمعظم المعلومات المتعلقة بهذه الأموال.

٤. تراجع عمليات الإصلاح المالي التي بدأتها السلطة الوطنية منذ عام ٢٠٠٣، ومن ابرز المظاهر في هذا المجال:

- تراجع مبدأ الشفافية وحق الإطلاع على البيانات المالية، لفترة طويلة خلال عام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧.
- تراجع العلاقة بين وزارة المالية ولجنة الموازنة والشؤون المالية في المجلس التشريعي من خلال امتناع ممثلي الوزارة عن حضور العديد من جلسات الاستماع التي حددتها اللجنة لمناقشة المواضيع المالية.

٥. استمرار سياسة التعيينات غير المبررة في المؤسسات العامة من دون مراعاة للاحتياجات الأساسية، وخضعت بعض التعيينات في الوظائف العليا لنظام المحاصصة بين الفصيلين الكبيرين فتح وحماس، إضافة إلى أن معظم هذه التعيينات تمت خارج نطاق الموازنة.

منظمات العمل الاهلي تسائل وزارة الداخلية

وتطالبها بتنظيم العمل في دوائر الاختصاص مع العمل الاهلي

بحضور ممثلين عن الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، وشبكة المنظات الاهلية، والعشرات من ممثلي العمل الاهلي، نظم ائتلاف "امان"، جلسة استماع لممثلة وزارة الداخلية، فدوى الشاعر، مدير عام المنظمات غير الحكومية في وزارة الداخلية، لمناقشة قرار وزير الداخلية حل ١٠٣ جمعيات اهلية (غير حكومية).

وقال د. عزمي الشعيبي، المنسق العام لائتلاف "أمان" في بداية الجلسة، ان احد محاسن القانون الفلسطيني الاساسي، انه لم يحصن اي قرار اداري، مهما كانت صفة الشخص المصدر للقرار، مما يوفر الحق للمتظلمين بالتوجه للقضاء، في حالة شعور المتظلم بان القرار الذي صدر بحقه كان جائرا.

واوضح الشعيبي انه سيتم تنظيم جلسة استماع شهرية مع مسؤول حكومي، للتحقق من صحة الاجراءات والقرارات المتخذة.

وردا على اسئلة ممثلي الهيئة المستقلة لحقوق المواطن وشبكة المنظات الاهلية، وممثلي العمل الاهلي، قالت الشاعر ان قرار الوزارة بحل ١٠٣ من الجمعيات الاهلية، كان بسبب العديد من المخالفات من قبل تلك الجمعيات، من بينها عدم وجود اثبات لجنسية المؤسسين، عدم وجود عناوين ومقرات، عدم التزام الاعضاء بدفع الاشتراكات، اضافة الى عدم تحديد مجلس الادارة بشكل دقيق، ووضع بنود تجبر اعضاء مجلس الادارة على الاستقالة، وتقديم طلبات التسجيل من غير المفوضين، اضافة الى مخالفات اخرى تمس المبرر الذي من اجله شكلت تلك الجمعيات.

وذكرت الشاعر، ان الوزارة قامت بانذار تلك الجمعيات اكثر من مرة لتصويب اوضاعها، الا انها لم تستجب، ونفت ان يكون لقرار الوزارة اي بعد سياسي، وان لا علاقة له بالهوية الحزبية للجمعية، مبينة ان قرار حل الجمعيات ليس مرهونا بمرحلة سياسية آنية، وان المراجعه تاتي في اطار خطة ستستمر لمدة عام، وستكون هناك قائمة اخرى يجري العمل على اعدادها لجمعيات سيصدر قرار بحلها، كونها مخالفة للقانون، وذلك بعد الانتهاء من المراجعة القانونية من جهة الاختصاص.

واشارت الشاعر الى ان من بين الجمعيات التي تقرر حلها، ١٣ جمعية كانت تمارس نشاطها ولها حسابات بنكية دون ان تحصل على ترخيص رسمي.

وقال ناصر الريس، المستشار القانوني، ممثلا عن شبكة المنظمات الاهلية: "حضرت العديد من الاجتماعات مع وزارة الداخلية بهذا الخصوص بصفة مراقب، للتاكد من ان القرارات لا تصدر بناءا على الهوية السياسية، وان اللجنة مشكلة وفقا لاحكام قانون الجمعيات، حتى احفظ للجمعيات حق التظلم وفقا للقانون"، وحمل الريس وزارة الداخلية جزءا كبيرا من المسؤولية، لعدم متابعتها من البداية لتلك الجمعيات، مبينا انه اذا كان هناك مخالفات او حاجة لتصويب الاوضاع، فكان المطلوب من الوزارة اخطار تلك الجمعيات، او حتى تحويل ملفات بعض الجمعيات للنيابة العامة، إذا لزم الامر.

وخلال جلسة الاستماع عبر المجتمعون عن استيائهم من الطريقة التي تقوم بها دوائر وزارة الداخلية بمتابعة ملفاتهم، والمماطلة في الرد على الرسائل الموجهه للوزارة، ما تسبب في خلق الكثير من الاشكاليات لتلك الجمعيات، واعاقة عملها، كما طالب المجتمعون الاشارة الى مسببات قرار الحل عند الاعلان عنه.

وأوصى المجتمعون بان تقوم وزارة الداخلية بترتيب وتنظيم دوائر الاختصاص ذات العلاقة بالعمل الأهلي، وتحديد المرجعية في الوزارة للتسهيل على المراجعين من قبل منظمات العمل الاهلي، بشكل يضمن سلاسة العلاقة، وعدم خضوعها لمزاجية بعض الموظفين في الوزارة.

لنعمل معا من أجل
انفتاح المؤسسات الأهلية على الجمهور

بقلم :- نايف شتية

تظهر الحاجة الملحة في مؤسساتنا الأهلية إلى صندوق شكاوى فاعل لمعالجة الكثير من القضايا العامة المتعلقة بأوضاع المؤسسة المالية والإدارية، بالإضافة إلى الحقوق المترتبة على المؤسسة تجاه أعضائها كشخصية اعتبارية، لها كيان مستقل،حقوقها على أفرادها، لكثرة ما يعاني الفرد والجماعة من مشكلات يومية، على كافة الأصعدة، وخصوصا ما يتعلق منها بالنظم الإدارية والمالية، أو إجراءات متعددة تشمل كافة القطاعات.

وقد أشارت استطلاعات الرأي التي أجرتها أمان، إلى غياب مبادئ الشفافية ونظم المساءلة في بعض مؤسسات المجتمع الأهلي.

إن تحقيق الأهداف السامية تتطلب السعي الدائم لسماع صوت وأراء المتذمرين والمستفيدين لإيجاد الحلول للمشكلات اليومية التي تواجه الأعضاء والفئات المستهدفة، وخصوصا الفئات المهشمة وفي مقدمتهم الفقراء، ولتشجيع عضو المؤسسة لرفع صوته عاليا من أجل التأثير في السياسات العامة وتلبية احتياجات هذه الفئات ومطالبها العادلة، ومن الضروري التعاون مع وسائل الإعلام المختلفة، توفير الاستشارات القانونية المستندة إلى القانون، الذي يجب أن نحافظ على سيادته كحكم بين الأطراف.

وعلى مجالس إدارات الهيئات الأهلية ابتداع آليات تسمح لها بسماع رأي الجمهور بشكل عام، والمستفيدين من خدماتها بشكل خاص ، فيما تقدمه، وتتيح لهؤلاء دون تجاهل المجموعات المهمشة ، في تقييم أعمال الهيئة الأهلية، وفي مقدمه هذه الآليات وابسطها، هو إتاحة الفرصة لتقديم الشكاوي، أو إجراء استطلاعات الرأي، أو فتح الخطوط الهاتفية المجانية، على أن يتم التعاطي الجدي مع التقارير التي يمكن أن تعدها أطراف مهنية، ومحايدة، من داخل الهيئة أو خارجها .

"منظمات ضد الفساد"

تسائل الهيئة العامة للشؤون المدنية

بحضور ممثلين عن منظمات العمل الأهلي الفلسطيني، وفي لقاء عقده الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، قال حسين الشيخ، رئيس الهيئة العامة للشؤون المدنية، أن المعايير التي ستعتمدها الهيئة لتحديد خمسة آلاف حالة، وافقت إسرائيل، مبدئياً، على منحهم الإقامة في الأراضي الفلسطينية، من أصل ٥٤٢٥٠ مواطن، يعيشون في الأراضي الفلسطينية، بعد أن دخلوها بتصاريح زيارة خاصة، وفي حال الموافقة النهائية، سيتم تحديد حصة كل محافظة، تبعا للتمثيل النسبي لعدد السكان، واعتماد صلة القرابة بين مقدم الطلب والشخص الذي سيعطى جمع الشمل، بالإضافة إلى أقدمية الطلب.

وطالبت الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن، على لسان ماجد العاروري، بأن يتم نشر الأسماء في حالة منحها حق الإقامة، كما أكد استعداده لفتح أبواب الهيئة، لأي مؤسسة وأي شخص يريد التدقيق في مدى أحقية من شملتهم الكشوفات.

وكان الشيخ قد طالب المواطنين مراجعة الهيئة العامة، في حال حدوث أي خلل للوقوف على الحقيقة، وأشار إلى أن الهيئة قدمت كشفا يشمل ٥٠٠٠شخص، قبل عام ٢٠٠٠، ويقدرعدد الفلسطينيين الذين دخلوا بتصاريح زيارة بنحو ٥٤٢٥٠ شخص، وهذا الرقم غير دقيق، لأن إسرائيل رفضت تزويد الجانب الفلسطيني بكشف يبين من توفي أو غادر أو بقي في فلسطين، ولا يعرف عدد أو أسماء الاشخاص بدقة، لأنه ليس للجانب الفلسطيني سيطرة على المعابر والحدود.

أما بخصوص جمع شمل الأشخاص خارج الوطن، فبين الشيخ بأن هذا الملف متوقف منذ عام ٢٠٠٠، وكذلك الأمر فيمل يتعلق بتغيير العنوان، فهو متوقف ايضا من الجانب الإسرائيلي بشكل مخالف للاتفاق الموقع بين الجانبين، الفلسطيني والاسرائيلي، والذي ينص على حق تغيير العنوان للفلسطينيين، على ان يتم تبليغ الجهة الإسرائيلية.

واضاف الشيخ، أن السلطة الوطنية طالبت اسرائيل بالرجوع عن هذا القرار، ولم تتسلم ردا على ذلك حتى الآن، وفي رده على سؤال للهيئة حول وجود مسؤولية للرقابة على أداء الهيئة، أشار إلى أن المرجعية السياسية هي لرئيس السلطة، في حين ان الجانب العملي التنفيذي هي من مسؤولية رئيس الوزراء.

خلال ورشة عمل حول إدارة قطاع الأراضي في فلسطين

المشاركون: ضرورة تحديد صلاحيات سلطة الأراضي، ومراجعة سياسة السلطة بشأن إدارة قانون خاص بأراضي الدولة،وآليات التصرف بها

تثبيت حقوق الملكية في الأراضي الفلسطينية عبر تسجيلها في الدوائر الرسمية ذات العلاقة يشكل أهمية كبيرة للشعب الفلسطيني، فتثبيت الملكيات يعترضه عقبات كثيرة، أهمها ضعف السيطرة الفلسطينية على معظم الأراضي في الضفة الغربية بسبب الاحتلال، ولا يزال الإطار التنظيمي الذي ينظم إدارة الأراضي في فلسطين غير مكتمل، حيث تتعدد التشريعات المتعلقة في هذا المجال في المناطق الفلسطينية، وهي غير موحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما يتوزع الإطار المؤسسي الذي يشرف على إدارة الأراضي وتسجيلها، بين سلطة الأراضي ووزارة الأشغال العامة والإسكان ووزارة المالية ووزارة العدل.

كذلك الحال فيما يتعلق بملف أراضي الدولة، أو الأراضي العامة عموما، بما فيها تلك التابعة لهيئات الحكم المحلي، حيث تتعدد التشريعات والهيئات التي تتولى عملية تخصيص هذه الأراضي للصالح العام، وإدارتها واستثمارها وحمايتها من تعديات الآخرين عليها، إلى الدرجة التي باتت معظم أراضي الدولة في بعض مناطق السلطة الوطنية، وخاصة في قطاع غزة، في أيدي أشخاص سيطروا عليها بالقوة أو التحايل، أو من خلال تخصيصات أو بوضع اليد.

في اطار مراجعة قضايا الإدارة العامة في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وآليات الرقابة والمساءلة فيها، ضمن إطار الفصل المتوازن للسلطات، نظم ائتلاف "أمان" ورشة عمل ناقش خلالها المجتمعون الالية التي يدار فيها قطاع الأراضي في فلسطين.

وخلال الورشة التي شارك فيها ممثلون عن سلطة الأراضي الفلسطينية، وعدد من الخبراء والمختصين في مجال الأراضي وإدارتها، وممثلون عن الوزارات ذات العلاقة في السلطة الوطنية ، وممثلون عن القطاع الخاص والأهلي، وعن مجلس الوزراء والمجلس التشريعي، قدم الباحث د. احمد أبو دية تقريرا عن إدارة قطاع الأراضي في فلسطين، شدد فيه على ضرورة تحديد صلاحيات سلطة الأراضي، ومراجعة سياسة السلطة بشأن إدارة قانون خاص بأراضي الدولة، وآليات التصرف بها.

وابرز التقرير العناوين الأساسية المتمثلة في الإطار القانوني الناظم للأراضي في فلسطين، وابرز الإشكاليات المتعلقة به، والإطار المؤسسي الناظم للأراضي في فلسطين والإشكاليات المتعلقةبه، الإشكاليات المتعلقة بتسجيل الأراضي، التصرف بأراضي الدولة والإشكاليات المتعلقة بها، واختتم بالتوصيات.

و أشار أبو دية إلى تداخل عدد من العوامل الرئيسة فيها ومن أهمها: الصراع على الأرض مع الاحتلال، وقيام إسرائيل بوضع عدد من العقبات لتسجيل ومسح الأراضي لتسهيل السيطرة عليها، وأوضح أبودية أن هناك عشرات من التشريعات الخاصة بملف الأراضي، تمتد منذ العهد العثماني لغاية إصدار المرسوم الرئاسي المتعلق بإنشاء سلطة الأراضي لعام ٢٠٠٢.

وكان د. عزمي الشعيبي، المنسق العام لائتلاف امان، قد تحدث في بداية الورشة عن أهمية قطاع الأراضي في فلسطين، داعيا كافة الأطراف السياسية ذات العلاقة بموضوع الأراضي، سواء الحكومي أو القطاع الخاص أو الأهلي، للاهتمام به باعتباره ملفا تنمويا يدخل في كثير من العمليات المالية والاقتصادية، موضحا أن الدور الذي تلعبه أمان في إعداد مثل هذه الدراسات العملية.

واشار د. صائب نظيف، القائم بأعمال رئيس سلطة الأراضي، الى أنه لا يوجد هناك قانون شامل يعالج مسألة الأراضي بالكامل، بالإضافة إلى تأكيده أن سلطة الأراضي تعاني من مشكلة تزوير التوكيلات، وبالتالي التلاعب بملكية الأراضي، ما يعرض موظفيها إلى ضغط كبير، ويفقد ثقة الأهالي والمواطنين بهم.

من جانبها أشارت عنان جبعيتي، المستشارة القانونية لمجلس الوزراء، الى أن هناك مشكلة في مشروع قانون الأراضي، حيث يوجد بعض التناقضات، وبالتالي يجب إعادة النظر فيه من قبل السلطة المختصة، بالإضافة إلى وجود مشكلة في تبعية سلطة الأراضي لمجلس الوزراء، فمن ناحية لا يوجد للمجلس صلاحيات رقابية، ومن ناحية أخرى لا توجد هناك تقارير دورية تصدر عن سلطة الأراضي إلى مجلس الوزراء، من اجل تحقيق المتابعة والمراقبة، وأكدت المستشارة القانونية، وجود مشكلة تتعلق بالتصرف في الأراضي، حيث أن التخصيصات ليس لها أي سند قانوني، وفي هذا المجال قام مجلس الوزراء بإصدار قرارات تتعلق بمنع تخصيص الأراضي للأفراد، إلى حين وضع سياسة بهذا الشأن وإقرارها ومراجعة الملفات السابقة، إلا أن التخصيصات مع ذلك لم تتوقف.

وقال محمود نوفل من وزارة المالية، أنه في الجزئية المتعلقة بأراضي الدولة، ومن خلال الحديث عن حادثة الخليل (مبنى المقاطعة)، التي أصدر الرئيس فيها قرارا بمنح ما يقرب من ٥٥ دونما للشركة الفلسطينية للاستثمار، لكنه لم يوقع من وزارة المالية وقوبل بالرفض، وطالب نوفل بإصدار مرسوم رئاسي ينص على وقف التصرف أو البيع أو الاستئجار لأراضي الدولة، لحين إصدار قانون جديد فيها، عدا التصرفات المتعلقة بالصالح العام.

وتساءل مالك خضر من الرهن العقاري، في مداخلته عن الخطة الاستراتيجية التي ستضعها سلطة الأراضي لتقديمها إلى مجلس الوزراء، لإقرار قانون بغرض تنمية قطاع الرهن العقاري مبديا استيائه من انعكاس الوضع سلبا على الرهن العقاري، لعدم وجود سندات التسجيل، وبالتالي عدم الحصول على التحويل من القروض والبنوك، بالإضافة إلى نقص الأجهزة والمساحين والمعدات اللازمة.

وتحدث بشار جمعة ممثلا عن وزارة التخطيط، عن ضرورة الفصل بين من يخطط أراضي الدولة، ومن يديرها، مبينا في ذلك أن سلطة الأراضي هي السجل الحافظ، ولها دور رئيسي، ومن ناحية أخرى يجب أن يكون دور أساسي للهيئات المعنية (مجلس الوزراء) في متابعة إدارة أراضي الدولة، والرقابة على سلطة الأراضي.

وفي نهاية الورشة اوصى المشاركون بضرورة الإسراع في إصدار قانون لتحديد صلاحيات سلطة الأراضي، وتأهيل وتدريب كادر قادر على إدارتها، والعمل على إصدار قانون للأراضي بعد مراجعته وتطويره، والعمل على إصدار قانون لسلطة الأراضي، واعتبارها سلطة تابعة لمجلس الوزراء، وتأهيل وتدريب كادر مختص لسلطة الأراضي، وإلغاء التخصيصات أو إجراءات البيع كافة، التي تمت على أراضي الدولة من قبل مجلس الوزراء، أو بقرار صادر عن محكمة العدل العليا، كونها تخصيصات صادرة عن جهة غير حكومية، ووقف جميع التخصيصات والبيوع في إدارة الدولة، باستثناء ما يخص المصلحة العامة، مثل المدارس، المستشفيات، الحدائق العامة، المقابر، وايلاء الحكومة الاهتمام بالكادر البشري العامل في سلطة الأراضي الفلسطينية، وتطوير سلطة الأراضي والدوائر المختصة، وتزويدها بالإمكانيات والمعدات اللازمة، والالتزام بالقوانين القائمة في هذا المجال، والسعي إلى تطبيقها، حيث أن المشكلة لا تكمن في غيابها، وإنما في تطبيقها والالتزام بها.

من قانون الجمعيات والمنظمات الاهلية الفلسطينية

حل الجمعيات

المادة (٧٢)

تحل الجمعيات في الحالات التالية:

١. بقرار من الجمعية العمومية بالأغلبية الموصوفة في نظام الجمعية الأساسي.

٢. إذا لم تباشر الجمعية أعمالها الفعلية خلال العام الأول من تاريخ تسجيلها، رغم إنذارها من قبل الدائرة وفقا لما هو وارد في هذه اللائحة.

٣. إذا ثبتت مخالفة الجمعية لنظامها الأساسي مخالفة جوهرية ولم تصحح أوضاعها خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ إنذارها خطيا بذلك من قبل الوزير أو الدائرة.

المادة (٧٣)

١. تبلغ الجمعية الدائرة بقرار الحل الصادر عن الجمعية العمومية خلال أسبوع من تاريخ اتخاذه.

٢. ترفق الهيئة العامة محضر الاجتماع الذي تم فيه اتخاذ قرار الحل، مع قائمة بأسماء الحضور وتوقيعاتهم.

٣. تقوم الدائرة بتنفيذ قرار الجمعية العمومية، وشطب تسجيل الجمعية من السجلات مع الإشارة إلى قرار الجمعية العمومية، بعد صدور قرار الوزير بذلك.

المادة (٧٤)

١. يمكن للدائرة توجيه إنذار خطي إلى الجمعية التي لم تباشر أعمالها الفعلية خلال العام الأول من تاريخ التأسيس.

٢. يتضمن الإنذار إمهال الجمعية مدة ثلاثة أشهر للمباشرة في أعمالها الفعلية.

٣. تقوم الجمعية المنذرة بإشعار الدائرة فور مزاولتها أعمالها الفعلية.

٤. إذا كان عدم مزاولة الجمعية لأعمالها ناتج عن ظروف قاهرة يجب إعلام الدائرة بذلك.

٥. في حال عدم وجود ظرف قاهر وعدم تلقي الدائرة الإشعار المشار إليه في الفقرة ٣ من هذه المادة من الجمعية المنذرة، ترفع توصيتها بإلغاء تسجيل الجمعية إلى الوزير الذي له إصدار قرار بذلك.

للاتصال والمراسلة:

هاتف: ٢٩٧٤٩٤٩ – ٠٢، فاكس: ٢٩٧٤٩٤٨– ٠٢، ص.ب ٦٩٦٤٧، القدس ٩٥٩٠٨

nazaha@aman-palestine.org
www.aman-palestine.org
www.kas.de/palaestina

ايماناً من مؤسسة كونراد أديناور، و الاتحاد الأوروبي، وإئتلاف أمان بحرية الرأي والتعبير والحق في حرية الحصول على المعلومات، فإن ما يرد في نشرة نزاهة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظرها أو يتفق معها.